قضية التطور الدلالي بين الإنكار والإثبات ومنهج الحل

مهدي عرار(*)

الملخص

ينتسب هذا البحث إلى تراث لغوي موصول بالمعالجات اللغوية، ومضماره الأول التصحيح الدلالي على وجه التعيين، وليس المقصد المتعين من البحث المُكْث عند هذه الظاهرة: نشأتها وبواعثها وأعراض التطور الدلالي، بل الوقوف على مطالب،أولها: التعريج على سجال عريض خاضه الذين تصدروا للتصحيح الدلالي، قدماء ومحدثين، آنَ وقوفهم عند ألفاظ بعينها، فمِن مصحح إلى مانع إلى مستدرِك، وثانيها: وقوف الباحث، بعد عرض مُثُل من ذلكم المطلب، عند استشراف المناهج التي صدر عنها الذين تصدروا للتصحيح الدلالي، وقد تبين أنها تفضي إلى ترددهم بين الإنكار والإثبات، وثالثها: التعريج إلى منهج للحل مؤتلف من ثلاث شعب.

مقدمة ومسوغات أولية

في ضحى يوم مشرق، يممت نحو أستاذ لي في الجامعة، بغية الوفاء بوعد أبرمته معه ثم، وكنت قد تأبطت أسفاراً مباحثها السلامة اللغوية، والجدل السائر في مضمار التصحيح اللغوي، فعرجت عليه مسلماً منتسباً، واستفتحنا قوابل الحديث بتقرير كنت قد كلفت كتابته، فرماه بمثالب منها تجافي عن استعمال بعض الألفاظ في حدود دلالاتها المنقولة، ومما استنكره علي في ذلك المقام قولي: "وكان التلميذ يطبق طريقة شيخه في المدرسة الصلاحية"؛ إذ إنه رأى أنّ في استعمال "طبق" - في سياقها ذاك - هجنة مستقبحة، وخروجاً عما انعقد عليه الإجماع! فاستأذنته بالكلام محامياً عما جرى به قلمي، مشيراً إلى أن نواميس التطور اللغوي عامة، والدلالي خاصة، تؤذن بصك هذا المعنى في ذلكم المبنى، والحق أنني ألقيت حكمي جزافاً آنذاك، فاستنكر علي ثانية ما جرى به لساني في قولي "التطور"؛ إذ إنها تعني - كما زعم - الانتقال من حالة هي أدنى إلى حالة هي أسمى، وهذا ليس بواقع في " الدلالة العربية "، ثم ذيل ورقتي بعبارة له مشيراً إلى أنه أحب أن "ينوه " بما وقعت فيه من أخطاء باعثها التجافي عن إلزام الألفاظ دلالاتها المنقولة، ورأى أن في ذلك " التنويه" عوناً للأخذ بيد من يعشو إلى ضوئها، ويهتدي بهديها إلى أبلج المناهج، وأوضح المسالك، فاستزدته فلم يزد، فمضيت لطيتي وفي النفس لبانة لم تنقض.

وقد كان من محصول هذه الحادثة أنني غبرت برهة التمس فيها إقامة بون بين اللحن والتطور الدلالي[1] وأعراضه وبواعثه[2]، فألفيت أن ثمة رقياً للدلالة وانحطاطاً وتضييقاً وتوسيعاً ونقلاً، وأن ثم عوامل اجتماعية وثقافية ونفسية ولغوية تفعل في تطور دلالات الألفاظ، وقد كان من محصول الحادثة المتقدمة آنفاً أن أنظر فيما خطئت فيه، وقد بدا لي أن العدناني يخطئ من يقول: "طبق طريقته"، والصواب عنده" اتبع طريقته"[3]، والحق أن معاني "طبق" متعددة، ومنها: طبق الشيء: عمّ، وطبق الشيء: غطاه، وطبق السيف: أصاب المفصل فأبان العضو[4]، وطبقت الإبل الطريق إذا قطعته غير مائلة عن القصد، وهو مجاز، ولو اكتفي بهذا المجاز الذي أثبته صاحب الأساس[5] وصاحب التاج[6] لكان في ذلك إبانة عن المعنى المراد، وانتفاء الخروج عن السلامة اللغوية، ولهذا، لا وجه لما

(*) قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة بير زيت، فلسطين.
تاريخ استلام البحث ٢٠٠٠/١/٢٣ وتاريخ قبوله ٢٠٠٠/١٢/٧.

(١) مطر، لحن العامة، ص١٩-٣١، عبد التواب، لحن العامة، ص ٩-٢٣.

(٢) انظر في بواعث التطور الدلالي وأشكاله، أولمان، دور الكلمة في اللغة، ط١، ص ١٦٩-٢٠٧، وجيرو، علم الدلالة، ط١، ص ٦٨-١٢١.

(٣) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٥٣.

(٤) انظر، ابن منظور، لسان العرب، ط١، مادة "طبق".

(٥) انظر الزمخشري، أساس البلاغة، مادة "طبق".

(٦) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ط١، ص ١٣٠٦، مادة "طبق".

ذكره العدناني والأستاذ ذاك، لأن المريد أو الطالب يطبق طريقة شيخه حاذيا حذوه، مقتبسا فكره، غير حائد عن نهجه، كما تطبق الإبل الطريق فتقطعها غير مائلة عن القصد. أفلا يلمح من هذا المتقدم معنى جامع بين الاستعمالين؟

وقد كان من محصول هذه الحادثة، أيضا، أنني عكفت على النظر في مؤلفات الذين تصدروا للتصحيح الدلالي على وجه الخصوص، وأول ما استرعى خواطري، وأنا أقرأ في تلكم المصنفات، سجال عريض بين القدماء، وآخر بين المحدثين، فمن مجيز إلى مانع، ومن مانع إلى مجيز إلى مستدرك، ولعله يحسن أن أقف عند مثل هذا السجال في شقيه:

سجال القدماء

- **بهيم**

تباين وجه القول على دلاله بهيم، وقد ذهب ابن مكي إلى أن العامة تسبغ هذه الصفة على الأسود، وليس ذلك كذلك عنده؛ إذ إن البهيم هو الذي لا يخالط لونَه شيء سوى معظم لونه[٧]، وقد تابعه في هذا المذهب الحريري[٨]، وابن الجوزي[٩]، ولعله يستقيم في الفهم أن يقال إن دائرة دلالة هذه الكلمة – أعني البهيم – كانت رحبة تشتمل على كل لون لا شية فيه، ولكن هذه الدائرة الدلالية اختزلت، فأذن هذا باقتصارها على جزء واحد مما كانت تشتمل عليه، وهو الأسود الذي لم يخالطه شيء، ولعله يحسن – من وجهه ثانية – أن يعقب هذا المذهب باحتراس مضمونه أن من اللغويين من ذهب إلى أن البهيم هو الأسود خاصة، "فالبهيم من النعاج: السوداء التي لا بياض فيها"، و"البهيم: الأسود"[١٠]، وفي فلك هذا الجدل السائر في مضمار التصحيح الدلالي يطل علينا الخفاجي ليقرر أن الحريري وهم إذ ظن أن دلالتها لا تقترن إلا بما لم يخالطه شيء؛ ذلك أن هذا – كما يذهب الخفاجي – رأي بعض اللغويين، ومنهم من جنح إلى تخصيصه[١١].

- **الحشيش**

يفرق ابن قتيبة بين كلمتين اثنتين، وهما الحشيس، والخلى محتكما إلى فرق دلالي قد يضل عنه النقاب المبرز، فالحشيش هو اليابس، ولا يقال له رطبا حشيس، فالخلى هو الرطب[١٢]، ويتابعه في هذا ابن مكي في باب وسمه بأنه "باب ما وضعوه غير موضعه"[١٣]، ولما عرض ابن السيد لرأي ابن قتيبة أشار إلى أن هذا الذي ذكره هو قول الأصمعي، وقد كان يقول: "من قال للرطب من النبات حشيشا فقد أخطأ"[١٤]، ولكنه يستدرك على ابن قتيبة قائلا: "وحكى أبو حاتم قال: سألت أبا عبيدة معمرا عن الحشيش، فقال: يكون رطبا ويابسا"[١٥]، وقد عرج على ذينك المعنيين صاحب اللسان[١٦]، وفي مقام آخر قال: "والوراق بالفتح: خضرة الأرض من الحشيش"[١٧].

- **الحشمة**

ذهب ابن قتيبة إلى أن الناس في زمانه وضعوها غير موضعها؛ إذ إنها في كلامهم بمعنى الاستحياء، وليس ذلك كذلك عنده، وحجته في هذا أن الأصمعي قال إنها بمعنى الغضب لا بمعنى الاستحياء، وقد حكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال: إن ذلك لمما يحشم بني فلان؛ أي يغضبهم[١٨]، وقد رد عليه ابن السيد مفندا قوله، ذاهبا إلى أن قول الأصمعي هو المشهور، ولكن غيره ذكر أن

(٧) انظر: ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان، ط١، ص ٢١٠.
(٨) انظر: الحريري، درة الغواص، ص ١٩٨.
(٩) ابن الجوزي، تقويم اللسان، ط١، ص ١٠٣.
(١٠) ابن منظور، اللسان، مادة "بهم".
(١١) انظر: الخفاجي، شرح درة الغواص، ص ٢٥١.
(١٢) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ط١، ص ٧٨.
(١٣) انظر: ابن مكي، تثقيف اللسان، ص ١٦٠.
(١٤) ابن السيد، الاقتضاب، ج٢، ص ٤٩.
(١٥) ابن السيد، الاقتضاب، ج٢، ص ٤٩.
(١٦) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "حشش".
(١٧) ابن منظور، اللسان، مادة "ورق"، وانظر: ابن السيد، الاقتضاب، ج٢، ص ٤٩.
(١٨) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٥، ابن منظور، اللسان، مادة "حشم".

الحشمة تكون بمعنى الاستحياء، وقد جاءت في شعر المتنبي بمعنى الاستحياء:

ضيف ألم برأسي غير محتشم

السيف أحسن فعلا منه باللمم[١٩]

والمفارقة التي تقضي بنا إلى استشراف السجال ثانية وثالثة في هذا المضمار أن أول معنى استفتح به صاحب اللسان مادة "حشم" هو الحياء والانقباض[٢٠].

- أخطأ

وقد ذهب الحريري في درته إلى أنه لا يستقيم أن يقال لمن يأتي الذنب متعمدا "أخطأ"، لأن في ذلك تحريفا للفظ والمعنى، فدلالة الفعل "أخطأ" لا تكون إلا لمن لم يتعمد الفعل، أو لمن اجتهد فلم يكن له نصيب من الصواب، أما المتعمد للشيء، فيقال له: خطئ فهو خاطئ، ومن ذلك قوله - عز - في الترتيل الكريم: "إنه كان خطئا كبيرا"[٢١]، وليس يخفى على ذي نهية أن ثم فرقا دلاليا قد يضل عنه النقاب المبرز من أهل اللغة بين الفعلين، ولكن عوامل تغير المعنى وتطوره تؤذن بامحاء هذا البون الدلالي، والحق أن صاحب اللسان قد قال بعد أن عرج على المعنيين المذكورين آنفا: "وأخطأ يخطئ إذا سلك سبيل الخطأ عمدا وسهوا، ويقال: خطئ بمعنى أخطأ"[٢٢]. أحسب أن فيما ذهب إليه الحريري تكلفا وإلزاما لأهل اللغة ما هو فوق السعة.

- الملة

وهي الرماد الحار والجمر؛ وقيل الحفرة نفسها[٢٣]، وقد ذهب الناس - كما يقول ابن السكيت - إلى تسمية الخبزة ملة، فيقولون: أطعمنا ملة، وذلك غلط؛ إذ إن الملة موضع الخبزة، سمي بذلك لحرارته[٢٤]، وقد تابعه في هذا المذهب ابن قتيبة[٢٥] والتبريزي[٢٦] وابن الجوزي[٢٧]، ولكن ابن السيد يتجافى عن تلكم التخطئة ليقرر أن ابن قتيبة أنكر ما ليس بمنكر، معولا على أن الشيء يسمى باسم الشيء إذا كان منه بسبب، مستشرقا ناموسا فاعلا في تطور دلالات الألفاظ، وفي هذا يقول: "وليس يمتنع عندي أن تسمى الخبزة ملة، لأنها تطبخ في الملة، كما يسمى الشيء باسم الشيء، إذا كان منه بسبب، ويجوز أيضا أن يراد بقولهم: أطعمنا ملة: أطعمنا خبزة ملة، ثم يحذف المضاف، ويقام المضاف إليه مقامه، فإذا كان هذا ممكنا - ووجدت له نظائر - لم يجب أن يجعل غلطا"[٢٨].

- خرجنا نتنزه

أصل التنزه التباعد، فيقال: ظللنا متنزهين إذا تباعدوا عن المياه والأرياف، وهو يتنزه عن الشيء إذا تباعد عنه[٢٩]، ولكن بواعث التطور الدلالي أفضت إلى اقتران التنزه بالبساتين والخضر، وقد استشرف هذا المعنى الحادث الهروي، فعرج على ما وقع فيها من تطور، فقال: ثم كثر استعمال الناس للنزهة في كلامهم حتى جعلوها في البساتين والخضر، ومعناه راجع إلى ذلك الأصل"[٣٠].

ولما ورد ابن السكيت على قولهم "خرجنا نتنزه" أنكرها معتدا بالأصل والمعيارية، جانحا إلى عد هذا مما تضعه العامة في غير موضعه، محتكما إلى المعنى المنقول، وهو التباعد، ومنه "فلان يتنزه عن الأقذار أي يتباعد منها"[٣١]، ثم جاء ابن قتيبة مدليا بدلوه في هذا الجدل

---

(١٩) انظر: ابن السيد، الاقتضاب، ج٢، ص ١١-١٣، والشعر في ديوان المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، ج٣، ص٣٤.
(٢٠) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "حشم".
(٢١) انظر: الحريري، درة الغواص، ص ١٣٠، [الإسراء، الآية ٣١].
(٢٢) ابن منظور، اللسان، مادة "خطأ".
(٢٣) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "ملل".
(٢٤) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ٢٨٤.
(٢٥) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٧.
(٢٦) انظر: التبريزي، تهذيب إصلاح المنطق، ج٢، ص ١٠٨.
(٢٧) انظر: ابن الجوزي، تقويم اللسان، ص ١٨٤.
(٢٨) ابن السيد، الاقتضاب، ج٢، ص ٢٧.
(٢٩) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "نزه".
(٣٠) الهروي، غريب الحديث، ج٢، ص ٤٤٩.
(٣١) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص ٢٨٧.

السائر في مضمار التصحيح الدلالي، ذاهبا إلى صوابها، مستشرفا طورا دلاليا جديدا، مفسرا ذلكم التطور الدلالي الحادث، قائلا: "وليس هذا عندي خطأ، لأن البساتين في كل مصر، وفي كل بلد، إنما تكون خارج المصر، فإذا أراد الرجل أن يأتيها فقد أراد أن يتنزه، أي: يتباعد عن المنازل والبيوت، ثم كثر هذا واستعمل حتى صارت النزهة القعود في الخضر والجنان"[٣٢].

سجال المحدثين

والحق أن هذا يكثر أن تتبعته، وقد أوردت أمثلة تنبه على الغرض الذي قصدته، وهو التعريج على مثل هذا السجال العريض عند القدماء، وما اليوم بغريب عن الأمس؛ ذلك أن بعض المحدثين الذين تصدروا للتصحيح الدلالي ولجوا في هذا السجال من بوابة عريضة، ومن ذلك:

- داوله

جاء في اللسان أن الدولة اسم الشيء الذي يتداول، والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال، و"تداولنا الأمر: أخذناه بالدول، وقالوا: دواليك أي مداولة على الأمر، ...، وتداولته الأيدي: أخذته هذه مرة، وهذه مرة...، ويقال: تداولنا العمل والأمر بيننا بمعنى تعاورناه... "[٣٣]، ولست أدري لماذا أنكر داغر قولهم: داوله الأمر[٣٤]، واليازجي والعدناني ومحمد شريف يجيزونها[٣٥].

- استلم

وقد أنكر داغر قول القائلين "استلم فلان الشيء" إذا أخذه[٣٦]، وتابعه على هذا محمد شريف[٣٧] وخالد قوطرش[٣٨]، والعلة الباعثة على هذه التخطئة أن الاستلام خاص بالحجر، و "استلامه: لمسه باليد تحريا لقبول السلام منه تبركا به"[٣٩]، ولكن العدناني يستنكر هذه التخطئة قائلا بصواب هذا الاستعمال الدلالي الحادث، مجوزا "تسلم الرسالة واستلمها"[٤٠]، وقد جاء في اللسان نقلا عن الأزهري: "استلم الحجر لمسه إما بالقبلة أو باليد"[٤١]، ولعله يستقيم في الفهم بعد عرض هذا النص المقتبس أن يذهب إلى أنه لا ضير البتة من استعمال هذا الفعل على الوجه الحادث؛ ذلك أن الاستلام - كما تقدم قبلا - قد يكون باليد كما يكون بالقبلة، ونحن في تواصلنا وتناول أشيائنا نستلمها باليد، أفليس يشف هذا الاستعمال الحادث عن وشيجة تربطه بالمعنى المتقادم؟

- شجب العدوان

وقد أنكر مصطفى جواد والعدناني قولهم: شجب العدوان؛ ذلك أن أصول هذه الكلمة لا تتفق والمعنى الحادث، وهو العيب والتنقص والاستنكار، أما المعنى المتقادم فهو: هلك وأحزن وشغل وسد، والصواب عندهما: جدب أعماله، أي عابها وذمها واستنكرها[٤٢]. ولكن المعجم الوسيط أجازها[٤٣]، وكذلك مجمع القاهرة، مسوغا ذلك بأن "المراد بالشجب في الاستعمال المعاصر هو الرفض للشيء، والاستبعاد له، والرغبة في محوه لاستنكاره، والمجاز يتسع لحمل الشجب على الإهلاك، لأنه

(٣٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٨.
(٣٣) ابن منظور، اللسان، مادة "دول".
(٣٤) انظر: داغر، تذكرة الكاتب، ط١، ص ٣٠.
(٣٥) انظر: اليازجي، لغة الجرائد، ط١، ص ٦٤، والعدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٩٣، شريف، من الأخطاء الشائعة، ط١، ص ٣٢.
(٣٦) انظر: داغر، تذكرة الكاتب، ص ٣٠.
(٣٧) انظر: شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ١٣٥.
(٣٨) انظر: قوطرش وعبد اللطيف الأرناؤوط، الأخطاء السائرة، ط١، ص ١٦.
(٣٩) ابن منظور، اللسان، مادة "سلم".
(٤٠) العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٢١.
(٤١) ابن منظور، اللسان، مادة "سلم".
(٤٢) انظر: جواد، قل ولا تقل، ط١، ج١، ص ٥٩؛ والعدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٢٨.
(٤٣) انظر: المعجم الوسيط، ط٢، مادة "شجب".

يلزم من الاستنكار الشديد والرغبة في زواله، وعلى ذلك تجيز اللجنة استعمال الشجب في دلالته المعاصرة "[٤٤].

- صدق

يشيع في استعمالنا اللغوي المعاصر قولنا: "صدق المجلس هذا الأمر"، وتصديق الشهادات"، والمعنى المتعيق من ذلك الإجازة، وقد خطأ هذا الاستعمال الدلالي اليازجي والعدناني[٤٥]، وحجتهما أن التصديق خلاف التكذيب، والصواب: وافق عليه أو أمضاه أو أجازه أو أقره[٤٦]، ولكن واحدا ممن يتصدرون للتصحيح الدلالي يصوب هذه التخطئة؛ ذلك أن قولنا "صدقه" لا شية عليه ولا شبهة[٤٧]، والحق أن المتبصر بروية ولطف نظر يجد أن لا ضير من هذا التطور الدلالي؛ ذلك أنه قد يقف عند وجه شبه بين المعنى المتقادم (صدق: خلاف كذب) والمعنى الحادث (صدق: أجاز وأقر)، فتصديق الشهادات هو الإقرار بصحتها، ورفع الشبهة أو الكذب عنها، وتصديق المجلس لأمر ما هو انعقاد الإجماع عليه، وهذا مما لا يكون في الكذب ولا في شبهه.

- اعتنق

ومما شاع اليوم واستحكم قولنا: اعتنق الدين الإسلامي، وليس يخفى، للخاطر الأول، أنه تعبير مجازي لا يقتنص المعنى منه بالنظر إلى ظاهر لفظه، والمقصد المتعين منه الملازمة والثبات، وقد جاء في اللسان: "عانقه معانقة وعناقا: التزمه فأدنى عنقه من عنقه"[٤٨]، وقد عد اليازجي هذا التعبير المحدث مما يلحق بركب التعريب الحرفي عن اللغات الأوروبية، واللفظ العربي - في زعمه - انتحل دين كذا، أي اتخذه دينا له، وهو نحلته (بالكسر)[٤٩]، وتابعه في هذه التخطئة محمد شريف[٥٠]، ولكن العدناني استدرك على اليازجي في مضمار هذا الجدل الدلالي مفندا تخطئته، محاميا عن صحة استعمال الفعل "اعتنق" ووجاهته؛ إذ إن من معاني اعتنق: لزم، وإذا لزمت شيئا فقد تشبثت به، ولم تتركه إلى غيره، ولم يكتف العدناني بهذا المتقدم، بل ألمح إلى أنه لا يميل كثيرا إلى استعمال وجه الصواب عند اليازجي "انتحل"؛ ذلك أننا حين نقول: انتحل فلان الشعر أو الرأي، نعني أنه ادعاه لنفسه، وهو لغيره، و "اعتناق الدين أو معانقته (المجازيان) أكثر تلاؤما من حيث معناهما ومبناهما من انتحال الدين (مع أنه حقيقة)"[٥١].

- فضولي

ويخطئ بعضهم قولنا "كثير الغلبة"، وصوابها هذا التعبير: فضولي[٥٢]، ولكن آخر يخطئ قولنا: "فضولي"؛ إذ إنه يزعم أنها ترجمة حرفية لمقابلها الإنجليزي "Curious"[٥٣]، والحق أن هذا نظر يعوزه فضل بيان واستدراك، فقد جاء في اللسان أن الفضلة هي الزيادة، وفضلات الماء: بقاياه، وفضول الغنائم: ما فضل منها حين تقسم[٥٤]، ولو أننا اكتفينا بمعنى الزيادة لكان في ذلك سهمة في تجلية دلالة المعنى الحادث؛ ذلك أن الرجل ذا الفضول أو "الفضولي" تشط به الرغبة في زيادة المعرفة والتنقير والتنقيب إلى ما لا يعنيه، أفلا يمكن أن يقتنص المرء عقدا جامعا ينتظم تينك الدلالتين؛ دلالة الأمس، ودلالة اليوم؟

---

(٤٤) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الرابعة، العددان ١٣-١٤، ص ١٢٣، الموسى، اللغة العربية وأبناؤها، ط٢، ص ١٠١.
(٤٥) انظر: اليازجي، لغة الجرائد، ص ٩٥، والعدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٤٠.
(٤٦) العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٤٠.
(٤٧) انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٤٩.
(٤٨) ابن منظور، اللسان، مادة "عنق".
(٤٩) انظر: اليازجي، لغة الجرائد، ص ١١٣.
(٥٠) انظر: شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ١٣٣.
(٥١) العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٧٩.
(٥٢) انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٦٨.
(٥٣) انظر: أبو صفية، الجدل السائد حول التصحيح اللغوي، ص ١٣.
(٥٤) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "فضل".

- تفانى

وقد ذهب بعض المتصدرين للتصحيح الدلالي أن قولنا: "تفانى في العمل" خطأ صوابه: ضحى، وحجته أن الفعل "تفانى" يُؤذن باستشراف ملمح المشاركة، والمعنى المتعين منه: أفنى بعضهم بعضا[٥٥]، والحق أن هذه التخطئة يمكن أن تُنقص من وجهتين، أولاهما أن القالب التصريفي "تفاعل" قد يأتي من واحد، وذلك نحو: تقاضيت وتراءيت له، وتعاطيت، وتماريت[٥٦]، وثانيهما أن المعجم الوسيط أجاز هذا التعبير، فقيل: "تفانى القوم: أفنى بعضهم بعضاً في الحرب، وتفانى في العمل: أجهد نفسه فيه حتى كاد يفنى"[٥٧]، ولكن العدناني يُعلق هذه الموافقة على موافقة مجمعة[٥٨].

مغالاة أم معاياة؟

وقد يبلغ المتصدرون للتصحيح الدلالي مبلغاً عظيماً في المغالاة والتكلف في إلزام الألفاظ دلالاتها المنقولة، أو في إلزام الألفاظ معانيها الاشتقاقية الأولى، وجعل منطق الحياة في العالم البراني محتكماً في التصحيح الدلالي، أو التعويل على الاستقراء الناقص العجل، ليغدو حال بعضهم كحال أولئك الذين يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم، وفي الذي يأتي بيان يجلي ما تقدم.

- الاستحمام

الحُمّ: الحرارة، والحميم والحميمة: الماء الحار، والمحم، بكسر الميم، القمقم الصغير، يُسخن فيه الماء[٥٩]، ولعل هذا المعنى الدلالي الأولي يؤذن بأن يكون المتعين من الاستحمام الاغتسال بالماء الحار، وإلى هذا الوجه ذهب ابن مكي، فرأى أنه لا يكون إلا كذلك وفاء لذلكم الأصل الاشتقاقي العريض "حمم"، وقد أفضى به هذا ثانية إلى أن الاستحمام بالماء البارد هو الابتراد والاقترار، ليُساوق بين منطق اللغة والأصل الاشتقاقي ومنطق الحياة في العالم البراني، ولذا استنكر على أهل اللغة الاستحمام بالماء البارد[٦٠]، والحق أن هذا وهم طريف باعثه - كما تقدم آنفاً - الوفاء بمعنى الأصل الاشتقاقي، ولكنه متكلف يدفع من جهة، ومن جهة أخرى، أشار صاحب اللسان إلى أن الأصل من قولنا "الاستحمام" هو الاغتسال بالماء الحار، "ثم صار كل اغتسال استحماماً بأي ماء كان"[٦١]، وليس يخفى أن هذا التطور الدلالي - من وجهة نظر لسانية حديثة - ينتسب إلى ظاهرة تعميم الدلالة وتوسيع دائرتها[٦٢].

- القافلة

يخطئ ابن قتيبة الذين يجعلون القافلة بمعنى الرفقة في السفر ذاهبة كانت أو راجعة، والصواب عنده أن معناها الراجعة من السفر؛ إذ إنها قافلة مأخوذة من القفول: الرجوع[٦٣]، وقد عرّج صاحب اللسان على وهم ابن قتيبة مشيراً إلى ظنه أنها لا تُسمى قافلة إلا منصرفة إلى وطنها، "فما زالت العرب تسمي الناهضين في ابتداء الأسفار قافلة تفاؤلاً بأن ييسر الله لها القفول"[٦٤]، وقد تابع ابن قتيبة في هذا النهج المتشدد الحريري تعويلاً على معنى الأصل الاشتقاقي وجرياً، فقال: "ويقولون: ودعت قافلة الحاج، فينطلقون بما يتضاد الكلام منه، لأن التوديع إنما يكون لمن يخرج إلى السفر، والقافلة اسم للرفقة الراجعة إلى الوطن، فكيف يُقرن بين اللفظتين مع تنافي المعنيين، ووجه الكلام أن يُقال: تلقيت قافلة الحاج، أو استقبلت قافلة الحاج.."[٦٥].

وهذه السبيل من المغالاة والتكلف سلكها بعض المحدثين، فمنهم من خطأ قولنا: مؤدى الكلام، والصواب:

---

(٥٥) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٩٧.
(٥٦) انظر ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٠٢، والأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص١٠٤.
(٥٧) المعجم الوسيط، مادة "فنى".
(٥٨) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٩٧.
(٥٩) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "حمم".
(٦٠) انظر: ابن مكي، تثقيف اللسان، ص ١٧٧.
(٦١) ابن منظور، اللسان، مادة "حمم".
(٦٢) انظر هذا الملحظ الدلالي: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ١٨٠.
(٦٣) انظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٦.
(٦٤) ابن منظور، اللسان، مادة "قفل".
(٦٥) الحريري، درة الغواص، ص ١١٩.

فحواه[٦٦]، والحق أن هذا ليس بمنكر، ولا بخروج عن الصواب البتة، فالسبيل تؤدي إلى غاية أو موصل ما، والكلام في مضمونه ومستصفاه يؤدي إلى خلاصة ما، فله مؤدى يكاد يكون مرادفا لفحواه، ولست أدري لماذا يفزع إلى هذه التخطئة، اللهم إلا إذا كانت من باب المماحكة أو المعاياة، ومن مثل ما تقدم:

- أمين الصندوق

وقد عدها بعضهم خطأ يجب التحلل منه؛ إذ إن صوابها الخازن، ولكن المانع لهذا الاستعمال لم يجل لقارئه علة المنع؛ منع استعمال "أمين الصندوق"، فقد أرسل كلامه إرسالا غير مبين[٦٧]، ومع هذا كله أرى أن هذه التخطئة لا تقوم على أساس لغوي يسندها، فالقالب "فعيل" يتردد بين معنى الفاعلية والمفعولية، ومثله "السميع" تقال للذي يسمع، وقد تقال للذي يسمع غيره، والأمين مما يقع فيه تضاد معنوي، ومرد ذلك إلى القالب المحتمل، فإذا ما قيل: فلان أميني فقد يعني أنه مؤتمني، أو أنه الذي آتمنه على أمري[٦٨]، وأمين الصندوق - قياسا على ما تقدم آنفا - هو الذي تأتمنه على الصندوق وما يشتمل عليه.

- سقط إلى أدنى الدرجات

وهذا خطأ في نظر بعضهم صوابه: سقط إلى أدنى الدركات، وعلة هذه التخطئة أن الدرجة تكون في الارتفاع والصعود[٦٩]، وليس يخفى أن هذا وهم طريف، فالدرجة تستعمل في المطلبين، مطلب الصعود ومطلب النزول، وفي السلم أدنى الدرجات، وهو مستهله، وأعلى الدرجات وهو غايته، وليس ينسى أننا نقول: هذا مفتاح الباب، وهو في الآن نفسه مغلاق للباب، ونقول: هذا مصعد، وهو في الآن نفسه مهبط، أفيفضي هذا بنا إلى إلحاق "مفتاح" أو "مصعد" أو "أدنى الدرجات" بركب الخطأ الذي يعوزه تصويب أو استدراك؟ وقريب من هذا التكلف والشطط في التخطئة تخطئة العدناني من يقول "البقال" يعني به بائع العدس والجبن وسائر المأكولات، فالبقال - كما زعم - هو بائع البقول، أي الخضر[٧٠]، وصواب ذلك - كما يرى - البدال، والحق أن في هذا المذهب تناسيا لمذاهب القول وفنونه، فالشيء يسمى باسم جزئه لعلاقة المجاورة أو السبب[٧١].

- اقتصد

يغالي بعض من يتصدر للتصحيح في تخطئة معنى الاقتصاد اليوم؛ إذ إننا نقول: اقتصد فلان من المال إذا استفضل منه فضلة، وفي هذا - كما يذهب اليازجي - تغيير لمعنى الفعل ووجه الاستعمال، فالاقتصاد في اللغة الاعتدال والتوسط في الأمر[٧٢]، وتابعه على هذا العدناني؛ ذلك أن الاقتصاد يكون في النفقات، فإذا ما قيل : اقتصد في المعيشة عنى أنه لم يتجاوز الحد بإفراط أو تقتير[٧٣]، والحق أن في هذا تكلفا وتجافيا عن سنن التطور الدلالي، والذي يسند هذا أن الزمخشري في أساسه يرى أن قولنا: قصد في معيشته واقتصد من باب المجاز، وقصد في الأمر إذا لم يجاوز منه الحد ورضي بالتوسط[٧٤]، ولو أننا تلبثنا قليلا عند المجاز الذي ألمح إليه الزمخشري (اقتصد في معيشته، وقصد في الأمر) لكان في ذلك تجلية للخيط الجامع الذي ينتظم عقد ذينك الاستعمالين، القديم والحديث، وبذا نجد أن دلالة" اقتصد" تقترب في هذا السياق من دلالة "وفر " المنكرة.

- اشترى فلان قماشا

وقد عدها بعضهم خطأ صوابه : نسيجا [٧٥]، والمحتكم الأول في هذه التخطئة أن المعجمات العربية تذهب إلى أن

(٦٦) انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٨٢.
(٦٧) انظر: شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ١٤١.
(٦٨) انظر: الأنباري، الأضداد، ص ٨٤.
(٦٩) انظر: شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ١٢١.
(٧٠) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٤٠.
(٧١) انظر: ما تحت عنوان: محتكمات وبواعث.
(٧٢) انظر: اليازجي، لغة الجرائد، ص ٤١.
(٧٣) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٢٠٥.
(٧٤) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ص ٥٠٩.
(٧٥) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٢١٠.

القماش جمع " قمش "، والقمش الرديء من كل شيء، أو ما كان على وجه الأرض من فتات [٧٦]، ولكن أهل اليوم ليس لهم عهد بهذا المعنى المتقادم إلا ثلة من المتخصصين منهم، وليس يخفى أن في هذه التخطئة معاياة تفضي إلى انقطاع التواصل، وإلزاما لأهل اللغة ما فوق السعة، ثم إن المعجم الوسيط أجازها جانحا إلى عدها مولدة [٧٧] .

والملحظ الطريف الذي يسترعي الخاطر أن بمكنة المتتبع لألفاظ الذين يتصدرون للتصحيح الدلالي أن يقف عند دلالات حادثات في كلامهم، فيضحي حالهم كحال من ينهى عن خلق ويأتي مثله وذلك نحو:

- صمد

قال أحدهم في مقدمة كتابه في التصحيح اللغوي: " ولقد صمدت العربية على مر الدهور في التيارات المهلكة، وستصمد من جديد ..." [٧٨]، والظاهر أن ، الصمود بمعناه اليوم، مفارق للصمود بمعناه بالأمس، فالصمد : القصد، وبيت مصمد: مقصود[٧٩]، واللافت للخاطر أن صاحبي ذلكم المصنف اللذين استعملا هذه الكلمة بدلالتها الجديدة يجنحان إلى إلزام الألفاظ دلالاتها المنقولة، ولذلك أنكرا " رضخ "[٨٠] و " استلم "[٨١] و " تحاشى"[٨٢]، وقد كان حقا عليهما أن يلزما دلالة "تصمد" حدودها المنقولة وفاء لمنهجهما المتشدد وتعزيزا، وقد أنكر هذا الوجه – أعني دلالة صمد بمعناها الحادث – مصطفى جواد، مقررا أن الصواب هو: ثبت له، والذي يزيد الأمر اعتياصا وتداخلا أن العدناني يجوز الوجهين،وهما:صمد له، وثبت له، محاميا عن المعنى الحادث، رادا على مصطفى جواد، مشيرا إلى أن الصمد من الرجال: الذي لا يعطش ولا يجوع في الحرب، وفي هذا إلماحة إلى الصبر والثبات، وأن الصمد هو المكان المرتفع الغليظ من الأرض، وأن المصمد هو الشيء الصلب الذي ليس فيه خور، وأن مجمع اللغة بالقاهرة أجاز قولنا "صمد"بمعنى"ثبت"[٨٣] .

- احتار

ومن مثل ما تقدم تخطئة بعضهم "**احتار**"؛ ذلك أن العرب لم تتفوه بها[٨٤]، وممن خطأها العدناني ومحمد شريف، يقول الأخير: "يقولون خطأ: احتار فلان، والصواب أن نقول: حار فلان"[٨٥]، ولكننا نجد هذه الكلمة "احتار" في مقدمة كتاب ينكرها في ثناياه، وقد وقعت في كلام الذي استفتح قوابل الحديث في الكتاب مقدما فقال: "ومعلوم أن المعنى يختلف باختلاف الكتابة، فيحتار القارئ، ويقع في متاهة الحدس"[٨٦].

- نوه

وكنت آن انشغالي بهذا المبحث قد وقفت على رأي لأحد "المصححين" يشير فيه إلى أن "نوهت بكذا" من شائع الأغلاط؛ إذ هي مما ينكره الوضع، وتمجه الفصاحة[٨٧]، فاستذكرت ما كتبه لي ذلك الأستاذ الذي عنى نفسه في تتبع "انحراف" الألفاظ عن دلالاتها المنقولة "منوها "بذكرها، وحجته يومها أنها لم تسمع عن العرب الأقحاح كما تشيع في إلفنا الدلالي المعاصر، وقد ذيل الورقة بقوله إنه أحب أن ينوه إليها[٨٨] .

والظاهر أن استعمالنا كلمة "نوه" مفارق لما كانت عليه قبلا؛ إذ إن معنى "ناه الشيء ينوه: ارتفع وعلا،... فهو نائه، ونهت بالشيء نوها ونوهت به، ونوهته تنويها:

(٧٦) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "قمش".
(٧٧) انظر: المعجم الوسيط، مادة "قمش".
(٧٨) انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ١٢.
(٧٩) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "صمد".
(٨٠) انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٩٨.
(٨١) انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ١٦.
(٨٢) انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص ٩٥.
(٨٣) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٤٣-١٤٤، وانظر: المعجم الوسيط، مادة "صمد".
(٨٤) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص ٧٥، وشريف، من الأخطاء الشائعة، ص ٢١.
(٨٥) شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ٢١.
(٨٦) شريف، من الأخطاء الشائعة، ص ٨.
(٨٧) انظر: منسي، حول الغلط والفصيح، ص ٣٧.
(٨٨) انظر: الصفحة الأولى من البحث.

رفعته، ونوهت باسمه: رفعت ذكره، ...، ومنه قول أبي نخيلة لمسلمة:

ونوهت لي ذكري، وما كان خاملا

ولكن بعض الذكر أنبه من بعض"[٨٩]

يتجلى مما تقدم أن تطورا دلاليا وقع في دلالة "نوه"، فقد كانت مقصورة على ذكر الشيء أو الاسم مقرونا بالرفعة والتمجيد، ولكنها اليوم تستخدم بمعنى الإعلام أو الإشعار أو بقريب من ذينك المعنيين مع اطراح الرفعة والتمجيد، وهذا التطور الدلالي مما يلحق بركب أحد الأعراض التي تصيب دلالة اللفظ، وهو "تعميمها".

لعله يحسن بعد هذا العرض الدال بالاقتضاب أن أجتزئ مكتفيا بما تقدم من مثل من مجموع متكاثر، وهي مؤذنة باستشراف ثلاثة ملاحظ:

أولها: أن قضية التطور الدلالي تتردد بين منزلتين؛ إذ هي مبحث له أشياع، وله منكرون.

وثانيها: أنه يبدو للمتبصر من عل في هذا السجال أنه يقف وجاه مشكلة حقيقية، وقد يعمل المرء فكره في التساؤل حول باعث هذه المشكلة، أهي اللغة أم الدارس المنظر صاحب المنهج أمن يتعامل معها في زحمة الشارع، أو في البيت الأسري، أو في قاعة المحاضرات، أم غياب مرجع معجمي تاريخي يضم سيرة حياة الألفاظ ؟!.

وثالثها: أنه تبين أن دلالات الألفاظ في حركة دائبة مستمرة على نحو تصبح معه الحاجة الملحة إلى وضع معجم لغوي تاريخي مطلبا من مطالب العربية، ولعل من تمام الحديث عن حركة دلالات الألفاظ الإشارة إلى ما وقع في بعضها من تطور:

مأتم

المأتم اليوم يكاد يقترن بالمصيبة والمناحة، وقد شكا من ذيوع هذا المعنى الحادث ابن قتيبة، فخطأ من يقول إن دلالة المأتم تقترن بالمصيبة، وإنما "المأتم النساء يجتمعن في الخير والشر"[٩٠]، واستدرك عليه ابن السيد قائلا إن المأتم يكون من الرجال أيضا[٩١]، والمستصفى مما تقدم آنفا أن دلالة المأتم قديما لم تقترن بالشر والنساء فقط، بل اقترنت بالخير والشر، والنساء والرجال، ولعل هذا يفسر بأن الأصل الدلالي العريض هو الاجتماع والانضمام، ونظر ابن فارس في مقاييسه يعضد هذا، فقد ذهب إلى أن الهمزة والتاء والميم أصل يدل على انضمام الشيء بعضه إلى بعض[٩٢].

- التحفة

والظاهر أن هذه الكلمة كانت تدل على الطرفة من الفاكهة وغيرها من الرياحين، وهي أيضا ما أتحفت به الرجل من البر واللطف[٩٣]، وفي باب الأطعمة والأشربة يقرر الثعالبي أن طعام الضيف القرى، وطعام الدعوة المأدبة، وطعام الزائر التحفة،[٩٤] ولكن هذه الدلالة المتقادمة لا تشيع عندنا اليوم البتة، بل تكاد تكون مطوية في بطون المعجمات، والشائع عندنا أن دلالة " التحفة " تقترن بما يستخرج من معامي الأرض من الآثار، أو بالشيء المستطرف الذي يوضع للزينة.

- جهش للبكاء وأجهش

ثم بون بين الدلالة القديمة ودلالة اليوم، فالمتعين منها قديما هو الاستعداد للبكاء والاستعبار، والجهش: أن يفزع الإنسان إلى غيره، وهو مع ذلك كأنه يريد البكاء كالصبي يفزع إلى أمه وأبيه وقد تهيأ للبكاء[٩٥]، والحق أن هذا المعنى مفارق لما ران عليه إلفنا في استعمال اليوم؛ ذلك أن "أجهش" تدل – في هذه الأيام – على أنه أغرق في البكاء وأطال إلى حد النحيب، ولما عرج الثعالبي على فصل

(٨٩) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "نوه".

(٩٠) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٦.
(٩١) انظر: ابن السيد، الاقتضاب، ج٢، ص١٥.
(٩٢) انظر ابن فارس، مقاييس اللغة، ط١، مادة "أتم".
(٩٣) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "تحف".
(٩٤) انظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ط٣، ص ٢٦٤.
(٩٥) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "جهش".

ترتيب البكاء بين موضع هذه الكلمة في حقلها الدلالي بين أخواتها، فقال : " إذا تهيأ الرجل للبكاء قيل: أجهش، فإن امتلأت عيناه دموعا قيل: اغرورقت عينه وترقرقت، فإذا سالت قيل: دمعت وهمعت، وإذا كان لبكائه صوت قيل: نحب ونشج، فإذا صاح مع بكائه قيل : أعول ".(٩٦)

- الإجهاض

يشيع هذا اللفظ في هذه الأيام بمعنى الإسقاط، إسقاط الجنين، ولما عدت إلى اللسان وجدت أن الإجهاض هو أن تلقي الناقة ولدها لغير تمام، وقد جاء فيه: " أجهضت الناقة إجهاضا، وهي مجهض: ألقت ولدها لغير تمام، وقال الأزهري : يقال ذلك للناقة خاصة..."(٩٧)، والطريف أن هذه الدلالة لا تستعمل اليوم إلا للمرأة، ولا تستعمل – فيما أعلمه – في مقام الإخبار عن الناقة، والحاصل أن تطورا دلاليا وقع فأفضى إلى انتقال دائرة الكلمة من مضمار اقترانها بالحيوان إلى مضمار اقترانها بالإنسان.

- الترميج

مصطلح معاصر مرادف للعزل أو الإقالة، وقد جاء في اللسان: الترميج: إفساد السطور بعد تسويتها وكتابتها بالتراب ونحوه، يقال: رمج ما كتب بالتراب حتى فسد(٩٨)، وليس يصح في الفهم أن يخطأ هذا اللفظ بدلالته الجديدة، وإن استرعى الخاطر مساءلة مضمونها وجه الشبه بين المعنيين القديم والحديث، فالجواب عن هذا حاضر عتيد، ولعله من باب التوهم، وهو أن إسقاط هذا العامل حاصل بشطبه أو إفساد الكتابة بعد تسويتها، لأن اسمه لن يغدو مقيدا في ديوان العمل.

- الفتنة

كانت هذه الكلمة تستعمل في سابق عهدها في " إذابة الفضة وإحراقها "، ثم انتقلت إلى إحراق كل شيء، ولما كان في إذابة الفضة اختبار لها في تمييز الجيد من الرديء نقل هذا المعنى إلى الاستعمال في معرض اختبار الناس وامتحانهم، وجماع معناها الابتلاء والامتحان والاختبار، و "أصلها مأخوذ من قولك: فتنت الفضة والذهب إذا أذبتهما بالنار لتميز الرديء من الجيد، ...، والفتن: الإحراق، ومن هذا قوله عز وجل " يوم هم على النار يفتنون ": أي يحرقون بالنار، ويسمى الصائغ الفتان، وورق فتين أي فضة محرقة ... " (٩٩)، والظاهر أن هذه الكلمة اقتصرت في استعمالنا لها على معنى لا يكاد ينقدح زناد الخاطر لغيره، وهو الابتلاء والإفساد.

- الأوباش

الأوباش من الناس: الأخلاط، وهم الضروب المتفرقون، واحدهم وَبْش و وَبِش، وأوباش من الشجر والنبات، وهي الضروب المتفرقة(١٠٠)، والأوباش:هم أخلاط من الناس وإن كانوا رؤساء وأفاضل(١٠١)، ولا يخفى أن أوباش اليوم تفارق أوباش الأمس؛ ذلك أن دلالتها تحتمل ملمحا يثير في النفس انقباضا، بل هي سبة إذا ما أسبغت على فرد ما " وبش "، أو مجموعة متكاثرة " أوباش "، وهذا تطور دلالي هيئته "انحطاط الدلالة".

- الورطة

لما عرج الأنباري على القولة " وقع فلان في ورطة " ألمح إلى أن هذا تعبير مجازي مستحدث؛ إذ إن الورطة أهوية في رأس الجبل يشق على من وقع فيها الخروج منها(١٠٢)، وقيل: الورطة: الوحل والردغة تقع فيها الغنم فلا تقدر على التخلص منها، ثم صار مثلا لكل شدة وقع الإنسان فيها(١٠٣)، ونحن نقول: تورط الرجل واستورط في الأمر إذا ارتبك فيه فلم يسهل له المخرج منه، وأورطه: أوقعه فيما لا خلاص له منه، والمستصفى مما

(٩٦) انظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص ١٢٥.
(٩٧) ابن منظور، اللسان، مادة "جهض".
(٩٨) ابن منظور، اللسان، مادة "رمج".
(٩٩) ابن منظور، اللسان، مادة "فتن".
(١٠٠) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "وبش".
(١٠١) انظر: ابن مكي، تثقيف اللسان، ص ١٦٤.
(١٠٢) انظر: الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ط١، ج١، ص ٢٧٤.
(١٠٣) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "ورط".

تقدم آنفا أمران: أولهما أن ثم خيطا جامعا ينتظم هذين المعنيين، وثانيهما أن علاقة المجاز ناموس نافذ يفعل في تطور دلالات الألفاظ وانتقالها من المادي إلى المجرد.

محتكمات وبواعث

وقد انتسب هذا البحث في أحد أبعاده – أعني بحث قضية التصحيح الدلالي عامة – إلى **المنهج الوصفي** الذي ارتضى أشياعه الفكرة القائلة بأن اللغة " راضخة " لنواميس التطور اللغوي عامة، والدلالي خاصة، فتغير " المعنى ليس إلا جانبا من جوانب التطور اللغوي،...، فاللغة ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال، وبالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئا في بعض الأحيان"(١٠٤)، ولذا تجافى أنصار هذا المنهج عن إلزام الألفاظ دلالاتها المنقولة، واستشعر أثباتهم أن انتقال الدلالات بعلاقات متباينة، وأعراض مخصوصة، كالتعميم والتخصيص والرقي والانحطاط والنقل، ناموس نافذ لا شبهة عليه، ولذلك كله قبل أنصار هذا المنهج التطور، فلم يجنحوا إلى التخطئة أو إلزام أهل اللغة الذي هو فوق السعة، ومن شيعة هذا المنهج نهاد الموسى إذ يقول: " ولا أظن معاصرا يستطيع من موقعه الذاتي الآني أن يحكم بالخطأ في وجه استعمال لفظة لدلالة؛ وذلك أننا إذا ارتضينا مواضعاتنا المعاصرة حول دلالات الألفاظ، فليس أحدنا قواما على الآخر في هذه الناحية، إذ تتناهى إلينا الاستعمالات، ونعرف للألفاظ دلالاتها وفقا للنواميس اللغوية الجارية ..."(١٠٥).

وقد اتخذ هذا البحث **وجهة معيارية** تقابل الوجهة الوصفية المتقدمة، ولما فزعت مجموعة من القدماء والمحدثين إلى إلزام الألفاظ دلالاتها المنقولة، ولما كان هذا الإلزام يترتب عليه اطراح كل تطور في معانيها – لما كان ذلك كذلك – صرفوا وكدهم في " إقامة أود ما اعوج "، مسكونين بنظرة معيارية عمادها: "قل ولا تقل"، و "كلا اللفظين معيرة لصاحبه والمتلفظ به"(١٠٦)، مؤرقين بالمحافظة على لغة التنزيل العزيز، مشيرين إلى أن القول بالتطور الدلالي مما يستعاذ بالصمت من أمثاله، زاعمين أو ظانين أن المفاضلة بين اللغات ملحظ حصيف يؤخذ به، وأن القول بالتطور الدلالي يمس قدسية العربية التي يجب أن تبقى في أسوار مدينة "عصور الاحتجاج"، وهذا وهم، ومن الأمثلة الفاقعة الدالة على هذه المعيارية والاقتصار – في محتكم التصويب والتخطئة – على كلام العرب الخلص الأقحاح تخطئة ابن قتيبة قولهم: أشفار العين، يعنون بها الشعر النابت على حروف العين، وهذا عنده غلط صوابه أن الأشفار حروف العين التي ينبت عليها الشعر، والشعر هو الهدب، ولكنه يستدرك على نفسه استدراك المعياري، هاجسا: "فإن كان أحد من الفصحاء سمى الشعر شفرا فإنما سماه بمنبته، والعرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا كان مجاورا له، أو كان منه بسبب، على ما بينت لك في باب تسمية الشيء باسم غيره"(١٠٧) .

وقد بدا أن بحث هذه القضية يتصل في إحدى وجهاته **بالمنهج التاريخي** بنسب حميم، وقد تجلى هذا في تتبع دلالات الكلمات تتبعا تاريخيا مع ملاحظة تطور الدلالة وأطوارها، واستقراء سيرتها، كما انتسب هذا البحث من وجهة أخرى إلى النظر **التاريخي المقارن** القائم على مقارنة بعض الكلمات دلاليا أو صوتيا بما يقابلها في لغة أخرى كالآرامية أو العبرية، أو رد بعض الكلمات إلى أصول سامية موغلة في القدم لا يوقف عليها إلا بالتوهم، ورمي النظر في تكهن وتخطف.

وأحسب أن بعض الذين يتصدرون للتصحيح يدلون بدلوهم معولين على **"الاستقراء الناقص"**، فمن مصحح إلى متتبع لأخطائه، إلى مصحح ثالث يقف منتصرا لأحدهما، وأحسب أن بعضهم كان يلقي حكمه جزافا؛ إذ إنه ألم بما دنا واستقرب إلماما كعجالة الراكب، ولعل السجال الذي خاضه القدماء، والسجال الذي خاضه المحدثون يجليان

(١٠٤) أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ١٧٠.
(١٠٥) نهاد الموسى، العربية وأبناؤها، ص ٥٢.
(١٠٦) انظر هذه العبارة: الحريري، درة الغواص، ص ٣٨.
(١٠٧) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٣.

ملحظ الاستقراء الناقص في تصويب استعمال الألفاظ لدلالاتها وتخطئته، وهو - أعني التصحيح اللغوي عامة - ظاهره اليسر، "وباطنه محفوف بالمزالق والمكاره، إذ لا بد للمتوغل فيه أن يكون محيطا بكلام العرب أو بأكثره،بصيرا بأساليبهم،عالما بشعرهم ونثرهم على مر العصور وتعدد البيئات، حافظا ذاكرا قادرا على الاستشهاد وضرب المثل والإدلاء بالحجة"(١٠٨).

وقد جنح بعضهم إلى محتكم طريف، وهو **منطق الأشياء والعالم الخارجي**، وكأنهم بهذا النظر يذهبون إلى أن اللغة قد قدت على قد العالم الخارجي لا تزيد ولا تنقص، ولكن، هيهات هيهات، ومن ذلك تخطئة بعضهم "البقال "و"القافلة" و"الاستحمام" و"الدرجة "، وقد تبين قبلا أن هذا نظر لا يصح في الفهم ولا يستقيم(١٠٩).

وقد انتسب هذا البحث، من وجهة أخرى، إلى **البعد البنيوي** المتمثل في ملاحظة العلائق اللغوية بين مستويات اللغة؛ إذ إن المعنى ليس متشكلا من دلالة الكلمة المعجمية وحدها، فالقالب التصريفي يؤذن بمزيد معنى، وتباين ضميم كلمة ما قد يشط بالمعنى إلى منزلة طروح؛ وذلك نحو: "سها عن صلاته"، و"سها في صلاته"، و"رغب به"، و"رغب عنه"، و"البضاعة المباعة"، و"تفانى"(١١٠) .

وبنظرة إجمالية كلية يظهر أن الذين تصدروا للتصحيح الدلالي، إن وصفيين، وإن معياريين، كانوا يصدرون **عن منهج التخطيط اللغوي**، وهو قصد يحاولون فيه التغيير أو الإصلاح في أحد مستويات اللغة، والمقصد المتعين من هذا المنهج هو تهيئة الشروط المناسبة، ووضع التدابير اللازمة للتحكم في هذا المسار؛ مسار الدلالة المعجمية، ويبقى المحتكم هو الذي يصدرون عنه، كالمعياري أو الوصفي أو التاريخي، كل يلج في هذه السياسة اللغوية مخططا محتكما إلى منهج.

منهج للحل

عودا على بدء، وأرجو أن يكون العود أحمد، فإن مما بقي في النفس من حاجات أن يصل الباحث إلى محتكم يكون موئلا في التصويب والتخطئة؛ تصويب استعمالات الألفاظ لدلالاتها أو تخطئته، وقد تبين قبلا أن المناهج التي صدر عنها أولئك الذين يتصدرون للتصحيح الدلالي متباينة، وانبنى على ذلكم تباين في معيار التصحيح. إخال أن الإجابة عن هذه المساءلة العريضة التي انبنى عليها البحث تأتلف من ثلاث شعب:

أولها: العرف اللغوي

يرى أهل النظر اللغوي من الوصفيين أن الصواب اللغوي هو الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي ينتمي إليها الناطقون(١١١)، وليس يخفى أن كثيرا من ألفاظ اليوم قد استوت في ملامح دلالية معينة لدى أبناء اللغة، وقد أصبحت هذه الملامح الدلالية الحادثة محتكمهم في التواصل والتصويب والتخطئة؛ إذ إنها مما انعقد عليه إجماع باعثه سلطة العرف والتواضع، ولنلاحظ في هذا المقام أن الناس عامة، والمخطئ خاصة، يعرفون أن فلانا (المخطأ) قد عنى من "انصاع" و "رضخ" و "الشهامة" ما نعرفه نحن اليوم، ونلتقي على دلالته تواضعا ووفاء لما ران عليه هذا الإلف اللغوي المنعقد، ولكن الأمر قد يكون بالضد؛ فإذا ما قصد رجل من "الشهامة" و "النباهة" و "الرضخ" تلكم المعاني المتقادمة المنقولة فإن التواصل بين عامة الناس سيكون في الدرك الأسفل من درجات الإبانة، وقد يفضي هذا إلى انقطاع التواصل، وإحلال التفاصل.

وثانيها: العقد الجامع

وتبقى، في الغالب الكثير،محاولة ابن فارس الرائدة محتكما عريضا في تجلية الوشائج بين المعنى المتقادم والمعنى الحادث؛ إذ إن "المعنى العام "كالخيط الذي ينتظم

(١٠٨) الأسد، العشرينات والعشرينيات، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، م١، ص ١٣٩.

(١٠٩) انظر ما تحت عنوان: مغالاة أم معاياة؟

(١١٠) انظر: ما جاء تحت فقرة "تفانى"، وانظر: عمر، أخطاء اللغة العربية، ص ٧٩-٨٠.

(١١١) انظر: جسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، ص ١٢٣.

حبات العقد الواحد، ومن عباراته الدالة على مطلب هذه المباحثة قوله:

"وهذا كله يرجع إلى الباب الذي ذكرناه"[١١٢]

"الراء والجيم والميم أصل واحد يرجع إلى وجه واحد..."[١١٣]

من أمثلة ذلك "الرضخ" التي ينكرها بعضهم – كما تقدم قبلا –، والخيط الجامع الذي ينتظم مادتها هو" الكسر"، ثم يقال: رضخ له إذا أعطاه شيئا ليس بالكثير، كأنه كسر له من ماله كسرة، وتراضخ القوم: تراموا، كأن كل واحد منهم يريد رضخ صاحبه[١١٤]، ورضخ للأمر إذا انكسر فأذعن انقيادا، وكذلك الحال في جل الألفاظ التي يخطئها أهل النهج المتشدد.

وثالثها: التخفف

وينبني على ما تقدم التخفف من هاجس النقل عن العرب في التصحيح الدلالي، وليس ينسى أن بعض القدماء قد قالوا بهذه الظاهرة مستشرفين ومجوزين ومرتضين، ولماذا لا نقول بها نحن؟ فهذا ابن دريد في جمهرته يعقد بابا موسوما "بالاستعارات"، وقد عرج فيه على انتقال دلالات الألفاظ، كتطور دلالة المجد والعقيقة والركض[١١٥]، وهذا ابن فارس يعقد بابا في "أصول أسماء قيس عليها وألحق بها غيرها"[١١٦]، وهذا أبو حاتم الرازي يتتبع في "الزينة" كلمات إسلامية منقولة، ملتمسا الخيط الذي ينتظم عقد المعنيين: القديم والحادث[١١٧]. وقريب من هذا تعريج الغزالي على المعاني المنقولة، كأن ينقل اللفظ من موضوعه إلى معنى آخر، و "يستعمل المنقول في العلوم كلها لمسيس الحاجة إليها، إذ واضع اللغة لما لم يتحقق عنده جميع المعاني، لم يفردها بالأسامي، فاضطر غيره إلى النقل"[١١٨].

ولعله يستقيم بعد هذا العرض أن يقال إن من الصواب انتفاء الاتكاء في استعمال لفظة لدلالتها على رواية للخليل أو الأصمعي أو ابن الأعرابي؛ ذلك أن استعمال تلك الألفاظ كان لأهله الأوائل، ولا يعني هذا أن تلك الألفاظ لم تعد متداولة، أو لم تعد مفهومة، فكثير من ألفاظ العربية معمورة متداولة بفضل التنزيل العزيز، ولكن المرء – من وجهة أخرى – إذا ما نظر إلى الألفاظ فإنه سيجد أن لسيرورة العربية عبر الزمان، سهمة جلية في وقوع تراخ بين اللفظ ودلالته إلى حد الإيهام في مواضع، وفي نقل معنى من مجال لآخر، وهنا يأتي دور مطلب عزيز لاستجماع دلالات الكلمة الواحدة: إنه المعجم اللغوي التاريخي الذي يسيح القائمون عليه والكلمة عبر العصور مستخرجين دلالتها من بطون المظان اللغوية والأدبية والفقهية، مقتنصين تطورها وأطوارها، متتبعين دلالتها في ضوء السياقات المتنوعة، وصولا بها إلى آخر استخدام لها، وقد كفاني مؤنة الحديث عن هيئة هذا المعجم ووصفه أوغست فيشر إذ أرسى في مقدمة معجمه الذي لم ير النور أسسه وبنيته، مشيرا إلى أن مواده ستعرض من جوانب متباينة كالتاريخية، والاشتقاقية، والتصريفية، والنحوية،والأسلوبية، ولست أنسى الإشارة إلى سفر كبير الجرم، عظيم القدر،عنوانه "المعجم العربي التاريخي "، يقع فيما يزيد على خمسمائة صفحة تعرج على هيئة هذا المعجم الذي نرنو إليه وفي أنفسنا كثير من التطلب والتشوق، ولكن:[١١٩]

نحن أدرى وقد سألنا بنجد
أطويل طريقنا أم يطول
وكثير من السؤال اشتياق
وكثير من رده تعليل

(١١٢) ابن فارس، المقاييس، ج٢، ص ٤٩٢.
(١١٣) ابن فارس، المقاييس، ج٣، ص ٢٤٩.
(١١٤) انظر: ابن فارس، المقاييس: مادة "رضخ".
(١١٥) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ط١، ج٣، ص ٤٣٣.
(١١٦) انظر: ابن فارس، الصاحبي، ص ٩٦.
(١١٧) ويقع هذا الكتاب في جزأين، وهو لأبي حاتم الرازي، وعنوانه: كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية.
(١١٨) الغزالي، معيار العلم، ص ٨٧.
(١١٩) لمزيد من معرفة بالمعجم اللغوي التاريخي انظر: فيشر، أوغست، المعجم اللغوي التاريخي، ص ٥-٢٥، وانظر: عبد المنعم محمد، المعجم اللغوي التاريخي، ص ١٥٩-١٨٦.

الهوامش

١. انظر معنى اللحن ونشأته: مطر، عبد العزيز، ١٩٦٦، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، الدار القومية، القاهرة، ص١٩- ٣١، عبد التواب، رمضان، ١٩٦٧، لحن العامة والتطور اللغوي، ط١، (د.ن)، القاهرة، ص٩- ٢٣.

٢. انظر في بواعث التطور الدلالي وأشكاله :أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ١٩٦٢، ط١، مكتبة الشباب، القاهرة، ص١٦٩- ٢٠٧، و جيرو، بيير، علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، ١٩٩٢، ط١، دار طلاس، دمشق ص٦٨- ١٢١.

٣. انظر: العدناني، محمد، ١٩٨٣، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، بيروت، ص٥٣.

٤. انظر: ابن منظور،أبو الفضل محمد بن مكرم،لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت، (د.ت)، مادة "طبق".

٥. انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩، مادة "طبق".

٦. انظر: الزبيدي، السيد محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، ط١، دار ليبيا، بنغازي، ١٣٠٦، مادة "طبق".

٧. انظر: ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٠، ص٢١٠.

٨. انظر: الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، درة الغواص في أوهام الخواص، مكتبة المثنى، بغداد، (د.ت)، ص١٩٨.

٩. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، تقويم اللسان، تحقيق عبد العزيز مطر، ١٩٦٦، ط١، دار المعرفة، القاهرة، ص١٠٣.

١٠. ابن منظور، اللسان، مادة "بهم".

١١. انظر: الخفاجي، شرح درة الغواص، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٢٩٩، ص٢٥١.

١٢. انظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، شرح علي فاعور، ١٩٨٨، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٧٨.

١٣. انظر: ابن مكي، تثقيف اللسان، ص١٦٠.

١٤. ابن السيد، عبد الله بن محمد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، ١٩٩٠، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ج٢، ص٤٩.

١٥. ابن السيد، الاقتضاب، ج٢، ص٤٩.

١٦. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "حشش".

١٧. ابن منظور، اللسان، مادة "ورق"، وانظر: ابن السيد، الاقتضاب، ج٢، ص٤٩.

١٨. انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٢٥، ابن منظور، اللسان، مادة حشم.

١٩. انظر: ابن السيد، الاقتضاب، ج٢، ص١١- ١٣، والشعر في ديوان المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج٣، ص٣٤.

٢٠. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "حشم ".

٢١. انظر: الحريري، درة الغواص، ص١٣٠، [الإسواء، الآية ٣١].

٢٢. ابن منظور، اللسان، مادة "خطأ ".

٢٣. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "ملل".

٢٤. انظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ١٩٥٦، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ص ٢٨٤.

٢٥. انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٣٧.

٢٦. انظر: التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق فوزي مسعود، ١٩٨٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج٢، ص ١٠٨.

٢٧. انظر:ابن الجوزي، تقويم اللسان، ص١٨٤.

٢٨. ابن السيد، الاقتضاب، ج٢، ص ٢٧.
٢٩. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "نزه" .
٣٠. الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، تحقيق حسين شرف، ١٩٨٤، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ج٢، ص ٤٤٩.
٣١. ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص٢٨٧.
٣٢. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٣٨.
٣٣. ابن منظور، اللسان، مادة "دول".
٣٤. انظر: داغر، أسعد، ١٩٢٣، تذكرة الكاتب، ط١، مكتبة العربي، القاهرة، ص٣٠.
٣٥. انظر: اليازجي، إبراهيم، لغة الجرائد، جمعه وقدمه نظير عبود، ١٩٨٤، ط١، دار مارون عبود، بيروت، ص٦٤. والعدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص٩٣، وشريف، محمد أبو الفتوح، ١٩٧٦، من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة، ط١، مكتبة الناشر، القاهرة، ص٣٢.
٣٦. انظر: داغر، تذكرة الكاتب، ص٣٠.
٣٧. انظر: شريف، من الأخطاء الشائعة، ص١٣٥.
٣٨. انظر: قوطرش، خالد وعبد اللطيف الأرناؤوط، ١٩٦٦، الأخطاء السائرة في اللغة العربية، ط١، مطابع ابن زيدون، دمشق، ص١٦.
٣٩. ابن منظور، اللسان، مادة "سلم".
٤٠. العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص١٢١.
٤١. ابن منظور، اللسان، مادة "سلم".
٤٢. انظر: جواد، مصطفى، ١٩٧٠، قل ولا تقل، ط١، مطبعة أسعد، بغداد، ج١، ص٥٩، و العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص١٢٨ .
٤٣. انظر: المعجم الوسيط، قام بإخراج الطبعة إبراهيم أنيس وآخرون، ط٢، دار الفكر، القاهرة، (د.ت)، مادة "شجب".
٤٤. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الرابعة، العددان ١٣-١٤، ص١٢٣، والموسى، نهاد، ١٩٩٠، اللغة العربية وأبناؤها: أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، ط٢، مكتبة وسام، عمان، ص١٠١.
٤٥. انظر: اليازجي، لغة الجرائد، ص ٩٥، والعدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص١٤٠.
٤٦. العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص١٤٠.
٤٧. انظر: خالد قوطرش، الأخطاء السائرة، ص٤٩.
٤٨. ابن منظور، اللسان، مادة "عنق" .
٤٩. انظر: اليازجي، لغة الجرائد، ص ١١٣.
٥٠. انظر: محمد شريف، من الأخطاء الشائعة، ص١٣٣.
٥١. العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص١٧٩.
٥٢. انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص٦٨.
٥٣. انظر: أبو صفية، جاسر، ١٩٩٦، الجدل السائد حول التصحيح اللغوي، بحث قدم في ندوة مجادلة السائد في اللغة والأدب و الفكر، الجامعة التونسية، شباط، ص ١٣.
٥٤. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "فضل".
٥٥. انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص١٩٧.
٥٦. انظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٣٠٢، والأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ١٩٨٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص١٠٤ .
٥٧. المعجم الوسيط، مادة "فني".
٥٨. انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص١٩٧.
٥٩. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "حمم" .
٦٠. انظر: ابن مكي، تثقيف اللسان، ص١٧٧.
٦١. ابن منظور، اللسان، مادة "حمم" .
٦٢. انظر هذا الملحظ الدلالي: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص١٨٠.
٦٣. انظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٦.
٦٤. ابن منظور، اللسان، مادة "قفل" .
٦٥. الحريري، درة الغواص، ص١١٩.
٦٦. انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص٨٢.
٦٧. انظر: شريف، من الأخطاء الشائعة، ص١٤١.
٦٨. انظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٨٧، المكتبة العصرية، بيروت، ص٨٤.

٦٩. انظر: محمد شريف، من الأخطاء الشائعة، ص١٢١.
٧٠. انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص٤٠.
٧١. انظر ما جاء تحت عنوان: محتكمات وبواعث.
٧٢. انظر: اليازجي، لغة الجرائد، ص٤١.
٧٣. انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص٢٠٥.
٧٤. انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ص٥٠٩.
٧٥. انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص٢١٠.
٧٦. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "قمش".
٧٧. انظر: المعجم الوسيط، مادة "قمش".
٧٨. انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص١٢.
٧٩. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "صمد" .
٨٠. انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص٩٨.
٨١. انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص١٦.
٨٢. انظر: قوطرش، الأخطاء السائرة، ص٩٥.
٨٣. انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص١٤٣-١٤٤، وانظر: المعجم الوسيط، مادة "صمد".
٨٤. انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص٧٥، شريف، من الأخطاء الشائعة، ص٢١.
٨٥. شريف، من الأخطاء الشائعة، ص٢١.
٨٦. الكلام لعبد العزيز قلقيلة إذ قدم به لكتاب محمد شريف، انظر: من الأخطاء الشائعة، ص٨.
٨٧. انظر: منسي، أبو الخضر، ١٩٦٣، حول الغلط والفصيح، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ص٣٧.
٨٨. انظر: الصفحة الأولى من البحث.
٨٩. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "نوه".
٩٠. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٢٦.
٩١. انظر: ابن السيد، الاقتضاب، ج٢، ص١٥.
٩٢. انظر ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ١٩٩١، ط١، دار الجيل، بيروت، مادة "أتم".
٩٣. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "تحف".
٩٤. انظر: الثعالبي، أبو منصور عبد الملك محمد بن إسماعيل، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط٣، دار الفكر، القاهرة، (د.ت)، ص٢٦٤.
٩٥. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "جهش".
٩٦. انظر: الثعالبي، فقه اللغة و سر العربية، ص١٢٥.
٩٧. ابن منظور، اللسان، مادة "جهض".
٩٨. ابن منظور، اللسان، مادة "رمج".
٩٩. ابن منظور، اللسان، مادة "فتن".
١٠٠. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "وبش".
١٠١. انظر: ابن مكي، تثقيف اللسان، ص١٦٤.
١٠٢. انظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، ١٩٩٢، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج١، ص٢٧٤.
١٠٣. انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "ورط".
١٠٤. أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص١٧٠.
١٠٥. نهاد الموسى، العربية وأبناؤها، ص٥٢.
١٠٦. انظر هذه العبارة : الحريري، درة الغواص، ص٣٨.
١٠٧. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص٢٣.
١٠٨. الأسد، ناصر الدين، ١٩٧٨، العشرينات والعشرينيات، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، م١،ع١، ص١٣٩.
١٠٩. انظر ما تحت عنوان: مغالاة أم معاياة؟
١١٠. انظر ما جاء تحت فقرة: " تفانى"، وانظر عمر، أحمد مختار ، ١٩٩١، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، ط١،عالم الكتب، القاهرة، ص٧٩-٨٠.
١١١. انظر :جسبرسن، أوتو، اللغة بين الفرد والمجتمع، ترجمة عبد الرحمن أيوب، ١٩٥٤، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص١٢٣.
١١٢. ابن فارس، المقاييس، ج٢، ص٤٩٢.
١١٣. ابن فارس، المقاييس، ج٣، ص٢٤٩.
١١٤. انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "رضخ".
١١٥. انظر:ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، ط١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ١٣٤٥هجرية، ج٣، ص٤٣٣.
١١٦. انظر: ابن فارس، الصاحبي، ص٩٦.

١١٧. ويقع هذا الكتاب في جزأين، وهو لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي، وعنوانه: كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تحقيق حسين بن فيض الله الهمذاني، ١٩٥٧، (د.ن)، القاهرة.

١١٨. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، معيار العلم، تحقيق سليمان دنيا، ١٩٦٩، دار المعارف، القاهرة، ص٨٧.

١١٩. لمزيد معرفة بالمعجم اللغوي التاريخي انظر: فيشر، أوغست، ١٩٦٧، المعجم اللغوي التاريخي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ص٥-٢٥، وانظر: عبد المنعم محمد، ١٩٨٩، المعجم اللغوي التاريخي: مفهومه، وظيفته، محتواه، من وقائع الندوة التي نظمتها جمعية المعجمية العربية، تونس، ص١٥٩-١٨٦.

Semantic Change between Denial, Approval, and Compromise

M. Arar(*)

ABSTRACT

This paper is part of the critical heritage related to linguistic studies. Its main realm is semantic change. The purpose is not to cover the history of this dispute; rather, it is geared toward tackling the debate of traditionalist and modernalist over this issue. It will trace certain significations denied by one party, accepted by another and compromised by the third. The research will also touch upon the approaches, which the debators used as their references in making judgement.

Finally, three solutions will be presented throughout this paper in order to be used as a reference in solving the above-mentioned problem.

(*) Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Bir Zait University, Palestine. Received on 23/1/2000 and Accepted for Publication on 7/12/2000.